1 القضاء على الفقر

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشـكاله في كل مكان

ينتشـر الفقر وعدم المسـاواة على نطاقٍ واسـع في البلدان العربية، ويبلغ الفقر المدقع حداً ملحوظاً من الارتفاع في البلدان الأقـل نمـواً. ولـم تـؤدّ جهود التصدّي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشـكال الحرمان المتعدّدة، ولا الفوارق بين المناطق الريفيـة والمناطـق الحضرية وعلى المسـتوى دون الوطني، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة. لذلك، أصبح من الضـروري أن تجعـل الحكومـات الأبعـاد الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ مـن التخطيط الاقتصادي إذا أرادت أن تُحرِزَ تقدّماً في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المسـتدامة. وهنا لا بدّ من توفر الإرادة السياسـية لوضع سياسـات اجتماعية وسياسـات تضمن إعادة التوزيع، بغية التصدّي لتفاقم عدم المسـاواة والإقصاء.

وقائع

من 4% إلى 6.7% في عامين فقط

شهدت المنطقةُ العربية حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات. فقد ارتفع عدد الفقراء، حسب خط الفقر المحدّد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم، من 4 في المائة في عام 2013 إلى 6.7 في المائة في عام 2015[1].

تُشير جميع القياسات الإقليمية للفقر، القائمة على الدخل والمتعدّدة الأبعاد، إلى تركُّز الفقراء على مستوى لا يتجاوز بكثير خط الفقر المدقع، ما يجعلهم عرضة للوقوع في براثن الفقر المدقع، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.

البلدان العربية الأقل نمواً

تَصِل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدّد بالعيش على 1.90 دولار إلى 16 في المائة تقريباً في البلدان العربية الأقل نمواً. وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[2].

اتخذت البلدان العربية مجموعة من تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك البرامج الواسعة النطاق لدعم الأغذية والوقود، ودعم التعليم الرسمي والرعاية الصحية، لكنّها تفتقر إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الطويلة الأجل التي تشمل جميع الفئات السكانية[6].

خطوط الفقر الوطنية

تبلغ نسبة الفقراء، حسب خطوط الفقر الوطنية، 5.5 في المائة في الجزائر، و14.4 في المائة في الأردن، وحوالي 27 في المائة في لبنان ومصر، وتفوق 40 في المائة في بعض البلدان الأقل نمواً، لتَصِل إلى 46.5 في المائة في السودان، و48.6 في المائة في اليمن قبل اندلاع الصراع[3].

القطاع غير النظامي

لا تزال برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، على الرغم من الإصلاحات الأخيرة التي شهدتها في بعض البلدان، شبه مقتصرة على العاملين في القطاع النظامي والأشخاص الذين يعيلونهم، ولا تغطي أكثر الفئات عرضة للمخاطر، مثل العاملين في القطاع غير النظامي، والعاطلين عن العمل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن.

41%

تَصِل معدّلات الفقر، على مقياس الفقر المتعدّد الأبعاد[4]، إلى 41 في المائة في 10 بلدان عربية تضمّ حوالي 75 في المائة من سكان المنطقة[5].

لا تزالُ نسبة كبيرة من النساء خارج تغطية برامج التأمين الاجتماعي، نظراً إلى قلة مشاركة المرأة في القوى العاملة النظامية في جميع أنحاء المنطقة، وهذا الواقع يعرضها للمزيد من المخاطر وأوجه الحرمان.

يُعتبَر الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية متدنياً. فلا يمتلك أكثر من ثلثَيْ البالغين حساباً مصرفياً، في حين لا تتجاوز نسبة الحاصلين على قروض من مؤسسات مالية رسمية 8 في المائة[7].

تستهلك النفقات من الأموال الخاصة على الصحة والتعليم في المنطقة العربية نسبة مرتفعة تبلغ 8 في المائة من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة، و11 في المائة من الدخل المتاح للطبقة الوسطى[10].

الإنفاق الاجتماعي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُعَدّ متوسط الإنفاق الاجتماعي العام في المنطقة، في ضوء الخصائص الديمغرافية الحالية، منخفضاً إجمالاً. فالبلدان الغنيّة بالنفط تُنفق حوالي 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تُنفِق البلدان غير الغنية بالنفط 11 في المائة تقريباً[8]، أي أقلّ بكثير من متوسط إنفاق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 21 في المائة[9].

قياس الهدف 1 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 6 من 14 مؤشراً[11]، وعن 5 من 7 مقاصد للهدف 1.

ما زال قياس الفقر في المنطقة العربية بأبعاده المختلفة مهمة صعبة. ولم يحدد سوى 12 بلداً عربياً خطاً وطنياً للفقر، وعدد قليل من البلدان العربية يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدّي إلى نواقص في المعلومات الأساسية وثغرات في السياسات العامة. وعدم القدرة على رصد معدّلات الفقر بانتظام في السياق الوطني يضعف صلاحية استراتيجيات القضاء على الفقر وفعّاليتها. ولا تملك غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات رسمية للفقر، على الرغم من وجود مظاهر الفقر فيها، لا سيما في صفوف غير المواطنين.

وتُعتبَر المؤشرات العالمية المتعلّقة بالهدف 1 غير كافية لقياس الفقر في بلدان المنطقة للأسباب التالية:

- لا ينطبق خط الفقر الدولي المحدّد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم على النحو المبيّن في المؤشر 1-1-1 على غالبية البلدان، وهي بلدان متوسطة الدخل، ولا ينطبق على مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- تُعتبَر المؤشرات محدودة جغرافياً وتعتمد على مسوح ميزانيات الأسر المعيشية التي تركّز على الإنفاق الاستهلاكي. لكنّ هذه المسوح غير منتظمة وتتطلّب منهجيات مكلفة وتقنيات معقدة.
- تحجب قياسات الفقر الوطنية فوارق كبيرة ومعلوماتٍ هامة عن الفئات المهمّشة والأقلّيات. ففي البلدان العربية شرائح مرتفعة الدخل، وفوارق في الثروات بين المناطق، واختلافات بين الأقاليم. أما محاولات قياس الفقر في المناطق الحضرية أو توفير مؤشرات دون وطنية للفقر، فتبقى عبارة عن محاولات متفرقة.

تغطية المؤشرات

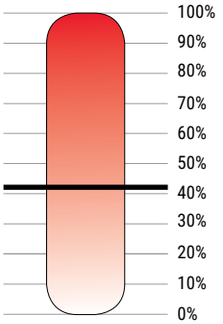

الهدف 1

- يجري قياس الفقر بمعزل عن قياس عدم المساواة، وهذا يحدّ من قدرة واضعي السياسات على استخدام النتائج بفعالية، لا سيما مع تقلّص الطبقة الوسطى في المنطقة العربية.
- لا تقيس المؤشرات المالية حالات الإقصاء على أساس الجنس في الحصول على الموارد وفُرَص العمل. ويحجب هذا النهج تأثير الفقر على الفتيات والفتيان، والمخاطر على كامل مسار حياتهم، وانتقال الفقر لاحقاً عبر الأجيال.
- يؤدّي القصور عن تقييم حالات الحرمان في القدرات البشرية، لا سيما في مجالَي التعليم والصحة، إلى إهمال الكثيرين وعدم الكشف عن حرمانهم. ويساهم الصراع في تفاقم هذه الثغرات لأن اللاجئين والنازحين يواجهون المزيد من التحديات في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية.

العوائق الرئيسية أمام القضاء على الفقر بجميع أشكاله في المنطقة العربية

يستند الهدف 1 إلى فهمٍ واسع النطاق للفقر ويتضمّن أبعاداً معقّدة، بما في ذلك المساواة والإدماج في الحصول على الموارد، والخدمات، والمشاركة. وهو يشتمل على نهجٍ قائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسَين، والقدرة على الصمود، والاستدامة، وهو أيضاً مهم جداً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ينصبّ تركيز الهدف 1 على أطر السياسات العامة التي تنتج وتزيد من تفاقم الفقر بجميع أشكاله. من هذا المنطلق، يتشابك تنفيذه مع جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف 2، و3، و4، و5، و6، و8، و10، و11، و13، إضافةً إلى الهدفين 16 و17. أما المقاصد المتعلّقة بالهدف 1 التي تركّز على وسائل التنفيذ فتُلقي الضوء على الأطر العالمية والإقليمية التي من شأنها تيسير العمل الذي يُراعي مصالح الفقراء على المستوى الوطني. بالتالي، يجمع الهدف 1 بين التركيز على سياسات التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية من جهة، والتركيز على الحوكمة على الصعد المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية من جهة أخرى. بالنسبة إلى المنطقة العربية، وكما تبيّن في التقييمات العالمية للتقدّم المحرز في تحقيق الهدف 1، تتشابك أوجه القصور المتعلّقة بالسياسة العامة الاقتصادية مع تحديات الحكومة التي تجعل العديد من الأشخاص الفقراء فقراءَ بأبعاد متعدّدة، وتؤدّي إلى تفاوتات على المستويين دون الإقليمي ودون الوطني، وإلى ارتفاع عدم المساواة والإقصاء[12].

يُستثنى العاملون في القطاع غير النظامي من معظم **برامج الحماية الاجتماعية** القائمة على الاشتراكات في المنطقة، أي التأمين الاجتماعي والصحي. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من ثلثَيْ القوّة العاملة في المنطقة لا يشترك في هذه البرامج، وأكثر من 84 في المائة من السكان في سنّ العمل لا تشملهم برامج معاشات التقاعد.

ويعمل بعض البلدان العربية على إصلاح برامجه. ففي عام 2013 مثلاً، أنشأت عُمان نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص. وهذا النظام يشمل مخصّصات لكبار السن، وذوي الإعاقة، والناجين من الحوادث. وفي عام 2017، اعتمد المغرب برنامجاً للتأمين الاجتماعي والصحي للعاملين لحسابهم الخاص. وتغطي برامج التأمين في تونس العاملين في الزراعة.

وتتحوّل آليات الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في العديد من البلدان العربية نحو المخصصات النقدية لفئات محددة وخفض الإعانات أو إلغائها.

المصدر: ILO, 2017; ESCWA, 2018a.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 1 في المنطقة العربية

ارتفاع مستويات عدم المساواة

الحدّ من الفقر مرتبط بتحقيق قدر أكبر من المساواة، وكلٌّ منهما يعزّز الآخر. فارتفاع أوجه عدم المساواة في الدخل وأوجه عدم المساواة الأخرى غير المتعلّقة بالدخل يصعّب عملية الحدّ من الفقر، حتى إذا كانت الاقتصادات آخذةً في النمو. في البلدان العربية، يُعتبَر عدم المساواة في الدخل من بين الأعلى في العالم (الهدف 10). ولا يكفي النموّ الاقتصادي لانتشال الناس من الفقر، لأن السياسات الرامية إلى توزيع فوائد هذا النموّ إمّا غائبة وإمّا غير فعّالة.

عدم دقّة القياس وكفاية البيانات

من الأساسي تحديد مَن هم الفقراء وكيف يظهر فقرهم لوضع سياسات ملائمة وشاملة للجميع. ويطرح قياس الفقر ورصده إشكاليات عدّة في المنطقة لسببَيْن. يرتبط السبب الأوّل بنوعية عملية جمع البيانات، ووتيرتها، وانتظامها. فالمسوح غير شاملة أو متكرّرة بما فيه الكفاية؛ والقدرة محدودة على إجرائها وتحليلها بدقّة؛ ومن الثغرات الهامة الأخرى أيضاً عدم توفر بيانات مفصّلة حسب الجنس، والعمر، والوضع من حيث الهجرة، وغيرها.

أما السبب الثاني فيتعلّق بخصائص القياسات العالمية والنواقص التي تشوبها لدى تقييم الفقر في منطقة تتصف بالتنوّع. فخط الفقر الدولي أو خط الفقر الأدنى المُستخدَمان عادةً في المقارنات الدولية يمكن أن يعكسا معدّلات الفقر المدقع في البلدان العربية الأقل نمواً أو البلدان العربية المتأثّرة بالصراع. إلّا أنّ خطوط الفقر الوطنية تُعتبَر أكثر جدوى بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى. فالتركيز على الفقر المدقع يدعم خلاصة غير واقعية مفادها أنّ الفقر منخفض على صعيد المنطقة، وهذا الأمر يؤدّي إلى ثغرات في استجابة السياسات العامة كما يقوّض الجهود الوطنية الرامية إلى قياس الفقر والتصدي له.

بالإضافة إلى ذلك، لا تتمّ الاستفادة بالكامل من قياسات الفقر المتعدّد الأبعاد التي تأخذ في الحسبان أشكال الحرمان المختلفة. وبالنتيجة، تقلّ قدرة واضعي السياسات على تقييم الحرمان لناحية القدرات أو الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة، وعلى ربط تنفيذ الهدف 1 بالأهداف الأخرى.

عدم ملاءمة الظروف والسياسات الاقتصادية

لم تخُص معظم البلدان العربية التحوّل الاقتصادي الهيكلي الذي يُتيح العمل اللائق، ويطوّر القطاعات العالية الإنتاجية (الهدف 8)، ويُعيد توزيع مزايا النموّ الاقتصادي لتشمل الفقراء (الهدف 10). وعلى الرغم من فترات شهدت نشاطاً اقتصادياً قوياً، تجاوزت نسبة البطالة 10 في المائة في عام 2017. وحيثما استُحدِثَت فُرَص العمل، كانت بأجور زهيدة، وتركّزت في قطاعات ذات قيمة مضافة متدنّية[13].

وغالباً ما تكون الخيارات المتعلّقة بسياسة الاقتصاد الكلّي، لا سيما خيارات السياسة المالية، مفصولة عن الأهداف الإنمائية ودورها في إعادة التوزيع، حيث تركّز بدلاً من ذلك على الاستقرار النقدي وتوليد النمو الاقتصادي. وعلى أثر اتّخاذ تدابير التقشّف، يؤول الإنفاق الاجتماعي للحكومة إلى جمود أو مزيد من التراجع كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي. وما زالت نوعية التعليم الرسمي، والخدمات الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية، سيّئة أو غير متكافئة، وهذا ما يُفقدها الفعالية في الحدّ من الفقر[14].

عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي

تجدر الإشارة إلى مشكلة أخرى من مشاكل النظام المالي الدولي السائد وقوى العولمة التي تحدّ من خيارات ومساحة السياسات الإنمائية للبلدان. في الواقع، يُعاني العديد من البلدان العربية نقصاً في الموارد المالية المحلية في ظلّ تصاعد المديونية العامة، حتى عندما تواجه هذه البلدان الشروط المفروضة من الخارج التي تحدّ من دور السياسات المالية والنقدية في التنمية الاجتماعية[15].

ضيق مفهوم الحماية الاجتماعية

تعمل البلدان العربية على طرح تدابير جديدة لتوسيع نطاق نُظُم الحماية الاجتماعية، لكنّ الاستراتيجيات والخدمات تغلب عليها التجزئة والتغطية المحدودة. فما زالت نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة تعتمد بقدر كبير على برامج الاشتراكات على أساس الدخل، التي هي إقصائية بطبيعتها، لا سيما في ظل انتشار العمل غير النظامي، وانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، وارتفاع معدّلات البطالة[16].

وفي حالات كثيرة، يُنظَر إلى الحماية الاجتماعية من مفهوم ضيّق باعتبارها مساعدةً اجتماعية على شكل إعانات. وغالباً ما تكون أداةً هامشية في السياسات، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تدابير السياسات الاقتصادية، بدلاً من أن تكون شرطاً أساسياً قائماً على الحقوق لتسريع التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع الأمان ليشمل جميع الفئات الاجتماعية على مدى الحياة[17].

الصراع والنزوح

يؤدّي الصراع وما ينجم عنه من نزوح إلى الإطاحة بالتقدم المحرز على مسار الهدف 1، وإلى تفاقم أوجه الفقر والمخاطر. فتأثير الصراعات الدائرة في المنطقة طويل الأجل وقد يبقى الأسر المعيشية في براثن الفقر من جيلٍ إلى آخر. فمعدّل الفقر الوطني في اليمن الذي كان في حدود 48.6 في المائة في عام 2014، يتجاوز اليوم 80 في المائة[18]. والتقديرات مماثلة في الجمهورية العربية السورية[19]. ويؤدّي تدمير أو إضعاف البنى التحتية وتأثير الصراع على الاقتصاد إلى تفاقم الفقر وزيادة تعرّض الفقراء لمخاطر، مثل المجاعة والمرض والأميّة.

عرضة للإهمال

لا يزال بعض الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية خارج نطاق قياس الفقر ومستويات الحرمان. فتسقط احتياجاتهم وأصواتهم من السياسات العامة والخدمات والميزانيات، ويتعرّضون لمزيد من الحرمان. وفي المنطقة العربية، عدد كبير من الأشخاص لا تشملهم نُظُم الحماية الاجتماعية، وهم ضمن الفئات الأكثر عرضة للإهمال.

وداخل الأسر المعيشية، كما داخل المجتمعات، قد يزداد الحرمان في صفوف الذين يعانون **أشكالاً متعدّدة ومتداخلة من عدم المساواة أو المخاطر:**

- تؤدّي القيود المفروضة على حركة **المرأة** ووصولها إلى العدالة وحصولها على الأراضي والموارد الاقتصادية، إلى إقصائها من القوى العاملة المنتجة، وتقويض إمكاناتها، وتعرضها لمزيد من الفقر والتبعية. ولا تحسب قياسات الفقر عبء أعمال الرعاية الذي يُلقى عادةً على عاتق المرأة، فيؤثّر على رفاهها، لما يستهلك من وقتٍ يمكن أن تستفيد منه في أنشطة أخرى. فالوقت الذي تستغرقه النساء في العمل غير المدفوع الأجر في البلدان العربية أطول بأربع إلى سبع مرات من الوقت الذي يستغرقه الرجال في هذا النوع من العمل.
- نادراً ما يُحسب فقر **الأطفال** في قياسات الفقر العادية. فالوقائع عن فقر الأطفال ما زالت نادرة في البلدان المرتفعة الدخل، وكذلك في ظروف الصراعات. ويُلاحظ أنّ الأطفال في المناطق الريفية، الذين ينتمون إلى أسر يرأسها شخص غير متعلّم أو من ذوي التحصيل العلمي المتدني، وتُواجِه الفقر المادّي، هم أكثر عرضة للفقر المتعدّد الأبعاد. وقليلةٌ جداً هي برامج المساعدة الاجتماعية التي تركّز على الأطفال، في حين أنّ السياسات الاجتماعية والاقتصادية عموماً

لا تنطوي على فرص للاستثمار في الأطفال وحماية حقوقهم[20]. ونشأ، نتيجة الصراعات، جيلٌ من الأطفال المشرّدين وغير الملتحقين بالمدارس، يواجهون عواقب مدى الحياة ويصطدمون بقيود قد تحول بهم دون آفاق الازدهار والعمل اللائق والاكتفاء الذاتي.

- تندر مصادر البيانات حول مستويات الدخل ومعدّلات الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية **للأشخاص ذوي الإعاقة**. لكنّ عدم حصول هؤلاء على خدمات النقل والتعليم، وفُرَص العمل، والخدمات الأساسية، يحدّ من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويزيد من مخاطر التهميش والفقر[21].

- تزداد احتمالات انعدام الأمن المالي والاعتماد على الغير مع **التقدّم في السنّ**، لا سيما في حالة النساء، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في الزراعة والقطاع غير النظامي، وذلك في غياب برامج معاشات التقاعد الشاملة للجميع[22].

القوى العاملة خارج القطاع النظامي: تسجّل المنطقة العربية معدّل بطالة مرتفعاً يبلغ 10.3 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي. ويَصِل هذا المعدّل إلى 26.1 في المائة بين الشباب[23]. وتسجل المنطقة نسبة مرتفعة للعمل غير النظامي، باستثناء القطاع الزراعي، تتراوح في بعض البلدان بين 45 في المائة وأكثر من 75 في المائة من مجموع القوى العاملة (المؤشر 8-3-1)[24]. وينتشر الفقر أكثر بين العاملين في القطاع غير النظامي، لا سيما مع ارتفاع نِسَب الإعالة الأسرية، كما هي الحال في المنطقة العربية. ويلجأ العاطلون عن العمل والعاملون في القطاع غير النظامي، شأنهم شأن سواهم من الذين هم خارج معظم نُظُم الحماية الاجتماعية، إلى اعتماد استراتيجيات تكيُّف فردية غالباً ما تكون باهظة التكلفة وقليلة الفعالية.

القوى العاملة المهاجرة: تضمّ البلدان العربية أعلى نسبة من العمّال المهاجرين في العالم، يشكّلون 41 في المائة من مجموع القوى العاملة[25]. وتعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على العمّال المهاجرين في القطاع النظامي، وفي الأعمال المنزلية.

ويعاني العمّال المهاجرون في جميع أنحاء المنطقة تهميشاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وغالباً ما يواجهون قيوداً على الحركة، ويفتقرون إلى الحماية الاجتماعية وإلى إمكانية اللجوء إلى آليات التمثيل للدفاع عن حقوقهم الإنسانية[26].

اللاجئون والنازحون داخلياً: يكافحون من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة. والصراعات الطويلة، والتبعات الجغرافية السياسية للنزوح، وعدم إمكانية التنبّؤ بالمساعدة الإنسانية، لها أيضاً انعكاسات سلبية على فُرَصهم ورفاههم العام.

لقضية **دولة فلسطين**، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي المزمن، في انتهاك للقانون الدولي، تأثيرٌ بالغ على جهود القضاء على الفقر. فمصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وفرض قيود على التنقّل والحصول على الموارد والخدمات، والحصار على غزّة، وهدم المنازل، والاحتجاز التعسّفي، عوائق تقوّض جهود التنمية والاستدامة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وتتفاعل في جو من تفاقم البطالة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وعدم الاستقرار، والعنف. ويبلغ معدّل فقر الأطفال في دولة فلسطين، حسب التقديرات، 66 في المائة عموماً، ويصل إلى 100 في المائة في غزّة، قياساً إلى دليل الفقر المتعدّد الأبعاد المعدل حسب السياق السائد.

المصدر: UNICEF, 2017; ESCWA and others, 2017.

في مُدُن مثل **صنعاء والقاهرة**، يتركّز الفقر عادةً في أراضٍ متردّية حيث يعاني السكان سوء المرافق الصحية، وعدم إمكانية الحصول على المياه المأمونة، وحيث تحدُث موجات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحرّ، وهي ظروف ترتبط بالعديد من المشاكل الصحية، لا سيما الأمراض المنقولة بواسطة الماء. وغالباً ما تشكّل الأحياء الفقيرة مواقع للإنتاج الصناعي على نطاق صغير، باستخدام العمل غير النظامي للبالغين والأطفال، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر صحية أثناء العمل.

المصدر: El-Zein and others, 2014.

وتستضيف المنطقة العربية حالياً 8.7 مليون لاجئ، بينهم 5.4 مليون فلسطيني. وفي المنطقة أكثر من 14.9 مليون شخص من النازحين داخلياً[27]. ويؤدّي الصراع أيضاً إلى زيادة حالات الإعاقة والمرض المزمن، وتدمير الموارد الطبيعية والمادية، وتفكيك شبكات الدعم[28]. وقد يبقى اللاجئون والنازحون داخلياً عرضة للمخاطر مع الوقت، ولا سيما مع احتمال انتقال الفقر عبر الأجيال.

البلدان الأقل نمواً: يرتبط الفقر في البلدان الأقل نمواً باستمرار انتشار الجوع والحرمان من المتطلبات الأساسية. وهو يتركّز في المناطق الريفية حيث ما زالَ القطاع الزراعي المتعثر المصدر الرئيسي للعمل والعيش. وقد تأتي تقديرات حالات الحرمان في هذه البلدان أقل مما هي عليه في الواقع، عند رسم صورة عن المنطقة تجمعها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي من أغنى البلدان في العالم. وداخل البلدان الأقل نمواً، تسجّل أيضاً فوارق في معدّلات الفقر، إذ تتفاقم في المناطق الريفية النائية في السودان أو اليمن مثلاً فتؤدي إلى مزيد من التهميش. وتتلقّى البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية مساعدة إنمائية قليلة، لا تتناسب مع مستوى الدخل والتنمية فيها (الهدف 10)[29].

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 1

في الهدف 1 أقوى تعبير عن طابع خطّة عام 2030 الشاملة غير القابلة للتجزئة، التي تنشد التنمية المستدامة لكل فرد في كل مكان. ويربط الهدف العدالة الاجتماعية والمساواة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتقدم في تحقيقه هو تقدّم على مسار الأهداف 8، و10، و16، و17.ولا بدّ، على الصعيد العالمي، من إصلاح النُّظُم المالية والتجارية الدولية وآليات الحوكمة لدعم استدامة الجهود الوطنية وفعاليتها. يستلزم التقدم في تحقيق الهدف 1 من المنطقة.

1. وضع مؤشرات دقيقة وجمع بيانات ذات جودة عالية بانتظام:

- الاستثمار في المسوح الكمية والنوعية الوطنية ودون الوطنية والإقليمية لجمع البيانات على نحو دوري.
- اعتماد طرق قياس الفقر المتعدّد الأبعاد، وتحسين تصنيف البيانات حسب الجنس ومكان الإقامة والسنّ والإعاقة، والوضع من حيث الهجرة، والانتماء الإثني، وغير ذلك من الخصائص.
- قياس المؤشرات المختلفة للحرمان على مستوى مجموعات البلدان، والبلدان، والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية، والأفراد.
- إدراج قياس فقر الأطفال ضمن النُّظُم الإحصائية الوطنية لضمان الحصول على المزيد من البيانات المنتظمة التي تسمح بتحليل الاتّجاهات لتوجيه تدابير السياسة العامة.
- قياس الحرمان في الأزمات، مثل تقديرات فقر الأطفال في حالات الطوارئ.
- جمع البيانات والمعلومات عن فعالية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وتغطيتها على المستويات المحلية.

2. تعزيز الدعم المُقدَّم إلى البلدان الأقل نمواً تماشياً مع الالتزامات وخطط العمل العالمية، بما فيها برنامج عمل اسطنبول للعقد 2011-2020:

- زيادة المساعدة الإنمائية ونقل المعرفة والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.
- تعزيز بناء القدرات.
- تشجيع الحلول السلمية، ودعم المؤسسات التمثيلية والشاملة والفعّالة على جميع المستويات.

3. إعادة ربط سياسات الاقتصاد الكلّي بالتنمية الاجتماعية:

- استخدام سياسات الاقتصاد الكلّي لإتاحة فُرَص عمل منتجة مع ضمان تقاسم فوائد التنمية على نطاق واسع بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق. ويتطلّب ذلك التوفيق بين السياسات النقدية والمالية والقطاعية، وإرادة سياسية لإدارة المفاضلات وحشد الموارد للتغيّرات الطويلة الأجل بدلاً من الحلول القصيرة الأجل في السياسة العامة.
- إعادة توجيه السياسة المالية لأداء دورها في إعادة التوزيع، وضمان تقاسم فوائد النموّ على نطاقٍ واسع إلى جانب توفير الاستثمارات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك نُظُم الحماية الاجتماعية.
- مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في المالية العامة، وتحسين آليات المساءلة عن الإنفاق المالي.
- إصلاح النُّظُم الضريبية من أجل زيادة الاعتماد على الضريبة التصاعدية المرتبطة بالإنفاق الاجتماعي.
- ضمان الاستخدام الفعّال والمستدام للموارد الطبيعية، وتوفير فُرَص الحصول على المياه والطاقة والغذاء للجميع، لا سيما أكثر الفئات عرضة للمخاطر.

4. تصميم وتنفيذ نُظُم حماية اجتماعية شاملة وعامة وقائمة على الحقوق:

- الإسراع في وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية من أجل توفير الأمان للجميع، مع بناء الفوائد تدريجياً.
- وضع نُظُم حماية غير قائمة على الاشتراكات وممولّة من الضرائب نظراً إلى حجم القوى العاملة في القطاع غير النظامي، لا سيما في البلدان الأقل نمواً حيث يرتفع معدّل انتشار الفقر.

5. الاستثمار في الإمكانات البشرية، لا سيما إمكانات الأطفال والشباب، لتمكينهم من إيجاد سبل عيش مستدامة، والمساعدة على وقف انتقال الفقر عبر الأجيال:

- سدّ الثغرات في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم وتحسين نوعيتها.
- معالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات على المستوى دون الوطني.

6. وضع استراتيجيات تجمع بين المساعدة والمعونة الإنسانية والتنمية المستدامة الطويلة الأجل:

- في البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها، والتركيز على ضمان المشاركة الواسعة لجميع الجهات المعنية، بما في ذلك الفئات الاجتماعية والمجتمع المدني والحكومات المحلية، والسعي إلى حشد التمويل على المدى البعيد.

مقاصد الهدف 1 ومؤشـراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشـخاص الذين يعيشون بأقلّ من 1.25 دولار في اليوم	**1-1-1** نسـبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسـب الجنس، والعمر، والوضـع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	**الشـكل 1** نسـبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (بالنسبة المئوية) 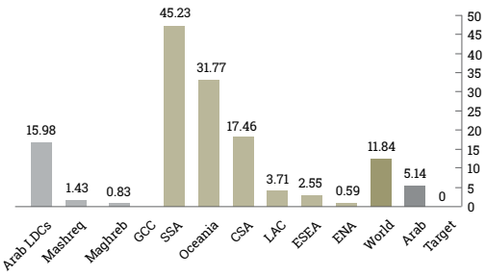 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسـطات حسـب عدد السـكان بالرجوع إلى التقديرات السـكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُـجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: السـودان (2009)، الأردن وتونس (2010)، الجزائر ودولة فلسـطين ولبنان (2011)، العراق (2012)، جزر القمر وجيبوتي (2013)، موريتانيا واليمن (2014)، ومصر (2015).
2-1 تخفيض نسـبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030	**1-2-1** نسـبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسـب الجنس والعمر	لبيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل. ملاحظة: بما أنّ خطوط الفقر الوطنية خاصة بكل بلد، لا يتوفر مجموع على المسـتوى الإقليمي أو العالمي. يمكن الاطلاع على مسـتودع البيانات الوصفيّة لمؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة (United Nations Statistics Division, 2019b).
	2-2-1 نسـبة الرجال، والنساء، والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
3-1 اسـتحداث نُظُم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسـعة للفقـراء والضعفاء بحلول عام 2030	**1-3-1** نسـبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نُظُم للحماية الاجتماعية، بحسـب الجنس، وبحسـب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسـنّين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء	**الشـكل 2** نسبة السـكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية (بالنسـبة المئوية)، والخُمس الأفقر من السـكان الذين تشـملهم برامج المسـاعدة الاجتماعية (بالنسبة المئوية من السكان) 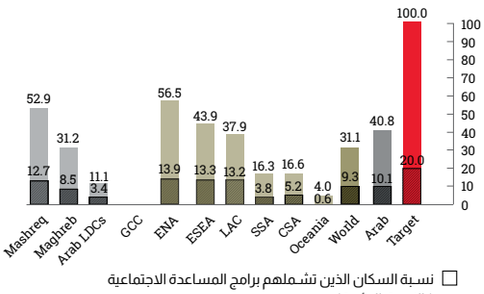 ملاحظة: بما أنّ نسـبة السـكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية يمكن أن تشـمل أيضاً الخُمس الأفقر، نُشـير إلى هذه الفئة الأخيرة كحصّة من مجموع السـكان (أي تضرب بـ0.2). وتُرجّح جميع المتوسـطات حسب عدد السـكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُـجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: مصر (2008)، السـودان ودولة فلسـطين والمغرب (2009)، الأردن وتونس (2010)، جيبوتي والعراق (2012)، وموريتانيا (2014).

4-1

ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حقّ امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

1-4-1

نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-4-1

نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات مُعترَف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-1

بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحدّ من تعرّضها وتأثّرها بالظواهر المتطرّفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزّات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

1-5-1

عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومَن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

الشكل 3 عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومَن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

(أ) عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص

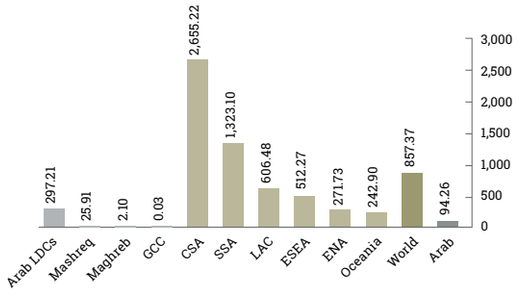

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; 2015)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

(ب) عدد الأشخاص المتوفّين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

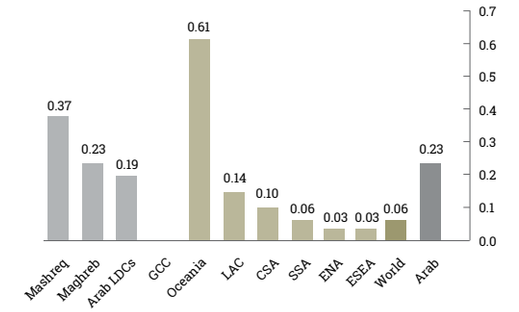

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; 2015)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشـخاص المفقودين بسـبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

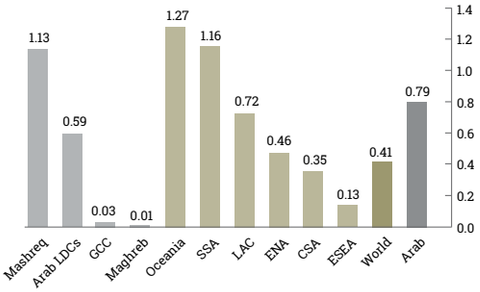

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المفقودين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division 2017; United Nations Statistics Division 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: تونس (2009)، الأردن واليمن (2010)، جيبوتي والمغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشـكل 4 عدد المسـاكن المتضرّرة بسبب الكوارث، وعدد المسـاكن المدمّرة بسبب الكوارث

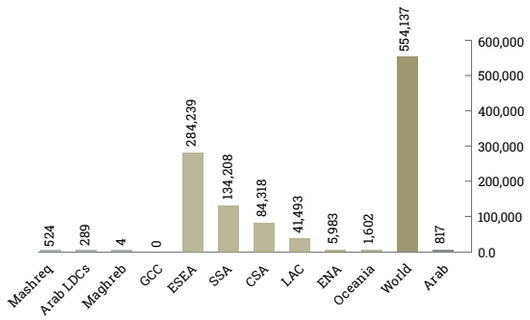

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السـورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسـطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

2-5-1
الخسـائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرةً إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي

الشـكل 5 الخسـائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرةً إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسـعار الجارية)

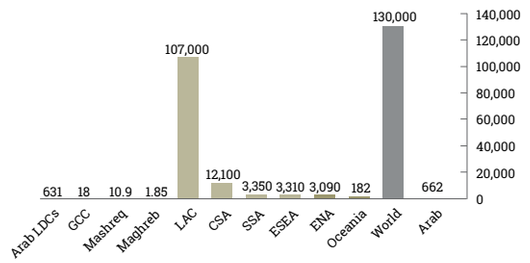

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السـورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي والكويت (2011)، تونس وجزر القمر (2013)، المغرب (2014)، الأردن والسـودان ودولة فلسـطين ولبنان ومصر (2017).

3-5-1
عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ اسـتراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشـياً مع إطار سـنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015

لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

	4-5-1 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
1-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوّعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبّؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	**1-أ-1** نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرةً لبرامج الحد من الفقر	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-أ-1 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)	**الشكل 6** نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم (بالنسبة المئوية) 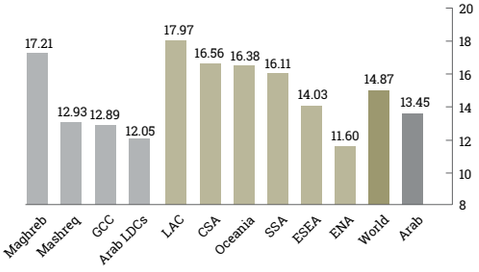 ملاحظة: ترتبط حصة مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم بالإيرادات المتوفرة ومستوى التنمية والسياسات، ما يعني أنّ الحصة المرتفعة أو المنخفضة تدل على أمور مختلفة للبلدان المختلفة. في هذا السياق، تُعتبر الحصّة الأعلى بمثابة نتيجة أفضل (من منظور البلد النامي). والمجاميع هي متوسطات حسابية غير مرجّحة. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن (2008)، الجمهورية العربية السورية والسودان والمغرب (2009)، جيبوتي (2010)، لبنان (2013)، قطر (2014)، تونس وجزر القمر (2015)، الأردن والبحرين وعُمان وموريتانيا (2016).
	3-أ-1 المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون، والتي تُخصَّص مباشرةً لبرامج الحد من الفقر محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
1-ب وضع أطر سياساتية سليمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	**1-ب-1** نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدّثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-5-1 [عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المتوفّين بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (العدد)] و2-5-1 [الخسائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرةً إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)].

الحواشي

1. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مجموعات بيانات البنك الدولي الإلكترونية، POVCAL.NET. (Abu-Ismail and Kiswani (forthcoming.
2. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
3. تعود الأرقام إلى آخر سنة تتوفر عنها البيانات من United Nations Statistics Division, 2019a للبلدان والسنوات التالية: السودان (2009)، والأردن (2010)، والجزائر (2011)، ولبنان (2012)، واليمن (2014)، ومصر (2015).
4. هذا المعدّل هو نتيجة تعديل الدليل العربي للفقر المتعدّد الأبعاد حسب الظروف السائدة في البلدان العربية. وهو يشمل الحصول على الخدمات الأساسية (المؤشر 1-4-1). والبلدان المشمولة في الدليل العربي للفقر المتعدّد الأبعاد هي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، حيث تتوفر البيانات.
5. ESCWA and others, 2017، وتشمل البيانات: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.
6. Jawad, 2014.
7. بالاستناد إلى المجموعات القطرية الإقليمية وفق IMF, 2018.
8. ESCWA, 2017b.
9. ESCWA, 2017b; OECD, 2016.
10. ESCWA, 2017b.
11. وفقاً للمنهجية المُستخدَمة في هذا التقرير.
12. ESCWA and others, 2017.
13. ESCWA, 2017b; ILO and UNDP, 2012.
14. ESCWA, 2014a, 2017a, 2017b.
15. Sarangi and El-Ahmadieh, 2017.
16. ILO, 2017; ESCWA, 2019.
17. ILO, 2017; ESCWA, 2014b.
18. أشارت التقديرات إلى أنّ معدل الفقر (وفق خطّ الفقر المحدّد بالعيش على 3.20 دولار بما يعادل القوّة الشرائية) كان أعلى من 81 في المائة في اليمن في عام 2018 (World Bank, 2018).
19. في الجمهورية العربية السورية، تشير تقديرات أخرى غير رسمية إلى أنّ معدّل الفقر تجاوز 85 في المائة في حين أنّ الفقر المدقع تخطّى 69 في المائة في عام 2015 (Syrian Center for Policy Research, 2016).
20. UNICEF, 2017; ESCWA and others, 2017.
21. ESCWA, 2018a.
22. ESCWA, 2018b.
23. إحصاءات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018a.
24. ILO, 2018b.
25. ILO, 2019.
26. ILO, 2017.
27. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018; UNRWA, 2018.
28. Humanity & Inclusion and iMMAP, 2018.
29. لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الملامح القطرية في المرفقات التي تكمّل هذا التقرير.

المراجع

Abu-Ismail, Khalid, and Bilal Kiswani (forthcoming). “Poverty and Vulnerability in Arab States”.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2014a). *Integrated Social Policy. Towards a New Welfare Mix? Rethinking the Role of the State, the Market and Civil Society in the Provision of Social Protection and Social Services*. www.unescwa.org/file/29869/download?token=Kxdwre6O.

——— (2014b). “Participation and Social Protection in the Arab Region”. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_14_tp_7_e.pdf.

——— (2016). *Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+20)*. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-gender-equality-arab-region.pdf.

——— (2017a). “Changes in Public Expenditure on Social Protection in Arab Countries”. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/changes-expenditure-social-protection-arab-countries.pdf.

——— (2017b). *Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/rethinking-fiscal-policy-arab-region-english_1.pdf.

——— (2018a). *Disability in the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.

——— (2018b). *Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region*. www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.

——— (forthcoming). “Social Protection Reform in the Arab Region”. Beirut.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2017). *2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-english.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). *Arab Multidimensional Poverty Report*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-english_0.pdf.

El-Zein, Abbas and others (2014). “Health and Ecological Sustainability in the Arab World: A Matter of Survival”. *The Lancet* 383 (9915): 458–76. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(13)62338-7.

Humanity & Inclusion and iMMAP (2018). *Removing Barriers—The Path towards Inclusive Access: Disability Assessment among Syrian Refugees in Jordan and Lebanon (Lebanon Report)*. Amman. https://dfat.gov.au/about-us/publications/Documents/removing-barriers-the-path-towards-inclusive-access-lebanon-report.pdf.

ILO (International Labour Organization) (2017). *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals.* www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

——— (2018a). “ILO Statistics and Databases”. www.ilo.org/global/statistics-and-databases/lang--en/index.htm.

——— (2018b). “Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture”. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf.

——— (2019). *World Employment Social Outlook*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_670542.pdf.

ILO (International Labour Organization), and UNDP (United Nations Development Programme) (2012). “Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies”. Beirut: ILO. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf.

IMF (International Monetary Fund) (2018). “Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa”. www.imf.org/~/media/Files/Publications/DP/2018/45981-dp1811-opportunity-for-all.ashx.

Internal Displacement Monitoring Centre (2018). “Global Internal Displacement Database”. www.internal-displacement.org/database/displacement-data.

Jawad, Rana (2014). “Social Protection in the Arab Region: Emerging Trends and Recommendations for Future Social Policy”. Arab Human Development Report Research Papers Series, United Nations Development Programme.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2016). “Social Expenditure Update 2016”. www.oecd.org/els/soc/OECD2016-Social-Expenditure-Update.pdf.

Sarangi, Niranjan, and Lida El-Ahmadieh (2017). “Fiscal Policy Response to Public Debt in the Arab Region”. E/ESCWA/EDID/2017/WP.6. ESCWA Working Papers. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/fiscal_policy_response_to_public_debt_in_the_arab_region.pdf.

Syrian Center for Policy Research (2016). *Confronting Fragmentation! Impact of Syrian Crisis Report*. www.scpr-syria.org/download/scpr-report-confronting-fragmentation-en/?v=1480.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) (2018). “Promoting Women’s Economic Empowerment: Recognizing and Investing in the Care Economy”. https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/8098_4.193.promotingwomen’seconomicempowerment-recognizingandinvestinginthecareeconomy.pdf.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees) (2018b). “UNHCR Population Statistics”. http://popstats.unhcr.org/en/overview.

UNICEF (United Nations Children's Fund) (2017). *Child Poverty in the Arab States: Analytical Report of Eleven Countries*. www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child Poverty in the Arab States-Full-Eng.pdf.

United Nations Population Division (2017). “World Population Prospects”. Retrieved 1 April 2019. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

United Nations Statistics Division (2019a). “Global SDG Indicators Database”. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). “SDG Indicators Metadata Repository”. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). “UNRWA in figures 2018”. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf.

World Bank (2018). “Yemen Economic Outlook”. http://pubdocs.worldbank.org/en/547461538076992798/mpo-am18-yemen-yem-9-14-kc-new.pdf.